

Distr.: General
29 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدّم من اللجنة الدولية لحقوق الإنسان للمثليين والمثليات ومؤسسة "مادري"، وهما منظمتان غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1.



بيان

تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة في هايتي

إن العنف ضد المرأة في هايتي يمثل أكبر تحدٍّ أمام تمكين المرأة ومشاركتها في المجتمع. والأعراف الاجتماعية العميقة الجذور تُديم وتبرّر، في الوقت نفسه، التمييز والعنف ضد المرأة وتحرم النساء من العديد من الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال. ويحدث العنف في كل من البيئات الريفية والحضرية وفي أشكال متعددة، منها البدني والجنسي والنفسي. وعلى وجه الخصوص، يحدث العنف العائلي والجنسي بتواتر مثير للجزع. كما أدّى حظر الإجهاض تماما في هايتي إلى تعرّض النساء اللاتي يحملن بسبب العنف الجنسي لمشاقّ بدنية ووجدانية. وفضلا عن ذلك، تتعرّض المدافعات عن حقوق الإنسان للعنف، بما في ذلك الاغتصاب والابتزاز، بسبب عملهن في مجال الدفاع عن الضحايا والترويج لحقوق المرأة.

ويحتل تمكين المرأة موقعا محوريا في التزام حكومة هايتي بالقضاء على العنف ضد المرأة. وسيتيح التمكين الاقتصادي للمرأة أن تغلب على الهياكل التراتبية الأبوية التي تيسر العنف وتشجعه. وإضافة إلى ذلك، سيزيد التمكين القانوني من سبل الوصول إلى العدالة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب، وهو ما رسّخ التصور لدى المعتدين بأنّ بإمكانهم ارتكاب العنف دون عقاب. وحسبما أكدته مقرّرة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه فإن جدول الأعمال الواسع النطاق الخاص بتمكين المرأة يجب أن يحقق التكامل بين جهود مكافحة العنف ضد المرأة ويحدد أولويات تلك الجهود.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعترفت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بأن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات المشردات يعد مشكلة خطيرة في هايتي. وأصدرت اللجنة قرارا تاريخيا طلبت فيه إلى حكومة هايتي أن تتخذ تدابير عاجلة لمواجهة مشكلة العنف الجنسي، بما في ذلك زيادة دوريات الأمن وتحسين الإضاءة في المخيمات وتوفير الرعاية الطبية الكافية وضمان المساءلة القانونية ومشاركة مجموعات النساء الشعبية في السياسات والممارسات المناهضة للعنف وقيادة تلك السياسات والممارسات. وقد كرّر دعوة اللجنة كل من مقرّرة الأمم المتحدة الخاصة والخبير المستقل الذي عينه الأمين العام بشأن حالة حقوق الإنسان في هايتي.

وتتعرّض النساء والفتيات في هايتي على نحو غير متناسب للتفاوت الاجتماعي والتمييز والعنف بسبب القيود على سبل حصولهن على الموارد الاقتصادية وغيرها من الموارد. وقد أصبح العديد من النساء يواجهن وحدهن عبء رعاية أسرهن، بما في ذلك زيادة أعداد

اليتامى الذين يتحملن رعايتهم، وذلك بسبب حالات عدم المساواة في نظام العدالة الجنائية الذي يترك الرجال يُقاسون عناء السجن دون مقابلة قاض.

وقد أجبرت المشقة الاقتصادية النساء والفتيات على ممارسة مبادلة الجنس لتوفير الاحتياجات الأساسية لهن ولأسرهن، بما في ذلك الطعام وتكاليف التعليم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قام وفد من المحامين بالتحقيق في المسألة، حيث أجرى مقابلات مع عدة شابات (تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ١٤ سنة) من ممارسات مبادلة الجنس، وكذلك مع موظفين حكوميين وجهات فاعلة في المجتمع المدني. وتعرض الفتيات من المناطق الريفية اللاتي يدرسن في المدن على نحو خاص لخطر الاستغلال. وتذكر المجتمعات المحلية أن المراهقات اللاتي يغادرن موطنهن للدراسة في المدن الكبرى يرجعن إلى قراهن وهن حوامل. وإضافة إلى ذلك، كشفت المقابلات التي أجراها خبير استشاري في مجال الصحة العامة مع نساء من مناطق ريفية وحضرية في آب/أغسطس ٢٠١١ أن النساء اللاتي يكون لديهن استعداد لمبادلة العلاقات الجنسية يُرجح أن يحصلن على وظائف أو يتلقين أجورا أعلى أو وظائف في مواقع أفضل.

ويوجد في هايتي إطار قانوني لمواجهة التمييز والعنف ضد المرأة. ويضمن الدستور الهايتي المساواة وسائر حقوق الإنسان الأساسية. وإضافة إلى ذلك، فقد صدقت هايتي على معاهدات تشمل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا) كما أن حكومة هايتي تعكف على وضع الصيغة النهائية لمشروع تشريعات يرسى الحقوق وتدابير الحماية الخاصة بالنساء ضحايا العنف ويسعى إلى تعديل القوانين المدنية والجنائية المتعلقة بالعنف ضد المرأة في هايتي. ومع أن لغة مشروع النص لا تقتن الإجهاض صراحة، فيبدو أنها تعترف بأن الإجهاض يكون مشروعاً في بعض الحالات. ورغم هذه التطورات، فإن عدم تمكين المرأة من المشاركة في النظام القانوني، والمجتمع عموماً، سيعوق تنفيذ القانون الجديد.

وهناك العديد من الحواجز التي تحول دون تنفيذ القوانين المتصلة بالعنف ضد المرأة تنفيذاً فعالاً. وكثيراً ما يواجه الضحايا مواقف تمييزية وعدم ثقة وتحقير من جانب الشرطة والمدّعين العامين. ومع وجود بعض المنظمات التي توفر التمثيل القانوني لضحايا العنف الجنسي، فهناك العديد من النساء والفتيات اللاتي لا يدركن وجود خدمات التمثيل القانوني والخدمات القانونية، أو لا تتاح لهنّ سبل الوصول إلى تلك الخدمات. وإذا لم يُتاح تمثيل قانوني للمرأة، فإن من المرجح ألا ينظر في قضيتها بسبب العشوائية والفساد اللذين يشوهان نظام العدالة. وإضافة إلى ذلك، يؤدي عدم توافر التدريب في أوساط الشرطة والمدّعين

العامين إلى اضطراب وضياح للفرص على النساء والفتيات لإقامة دعوى قوية قبل فقدان الأدلة. وعندما يرتكب المعارف أعمال العنف الجنسي وغيره من أنواع العنف ضد المرأة (كما هو الحال غالباً في المناطق الريفية)، تتعرض القضايا للتجاهل باعتبارها مسائل عائلية تسويها الأسرة خارج إطار نظام العدالة.

وكثيراً ما تقدم النساء والفتيات الدعاوى في هابيتي معرضات سلامتهن الشخصية لخطر كبير. وحتى اللاقي يكون لديهن محامون، فإن النظام معقد وشاسع. وتؤدي حالات التأخير المتطولة إلى تعريض النساء والفتيات اللاقي يعيشن قرب من اعتدوا عليهن إلى الخطر. ولا تتوافر مآوٍ آمنة طويلة الأمد لإسكان الضحايا في أثناء الإجراءات القانونية. وإضافة إلى ذلك، ففي حين أنه يعتقل بعض من يتهمون بالاعتداء، يطلق سراح العديد من المتهمين بعد اعتقالهم بوقت قصير، خصوصاً في الدعاوى التي لا يكون لدى الضحايا فيها تمثيل قانوني.

ومع أن الشهادة الطبية لا تعد رسمياً شرطاً إلزامياً يفرضه القانون في هابيتي، فإن موظفي نظام العدالة الهابيتي يعتبرونها، في الممارسة العملية، شرطاً للنظر في شكاوى العنف الجنسي. ويعزز ذلك الاعتقاد السائد في نظام العدالة بأن شهادة المرأة في جوهريها غير جديرة بالثقة. وإضافة إلى ذلك، تواجه النساء عقبات كبيرة تحول دون الحصول على شهادة طبية. وتضطر النساء اللاقي يعيشن في مناطق نائية إلى قطع مسافات كبيرة للوصول إلى المستشفى. وحتى إذا تمكنت المرأة من الوصول إلى المستشفى، فقد يكون مغلقاً بسبب إضراب أو بسبب انقطاع التيار الكهربائي. وإضافة إلى ذلك، في العديد من الحالات، لن يسفر أفضل الفحوص الطبية عن أي دليل هام. كما يعد عدم وجود شهادة طبية موحدة بين المؤسسات الطبية عقبة في هذا الصدد. وفي بعض الحالات، رد مكتب المدعي العام بعض الضحايا بسبب أن شهادتهن الطبية لا تتضمن تفاصيل كافية. وإجمالاً، يرتبط استمرار العنف ضد المرأة في جوهريه بالأعراف الاجتماعية التي تغض الطرف عنه والإفلات من العقاب الذي ينجم عن عدم إنفاذ القوانين القائمة.

وإننا نحث باحترام لجنة وضع المرأة على أن توصي حكومة هابيتي بما يلي:

- ١ - تنفيذ قرار لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان الذي دعت فيه حكومة هابيتي إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمنع العنف الجنسي ضد النساء والفتيات المشردات وحمايتهن منه.

- ٢ - اعتماد تشريعات لمواجهة العنف الجنسي والجنساني تفي بالمعايير الدولية وتتضمن توصيات من المجتمع المدني، بما في ذلك حكما يعدل القانون الذي يسمح بالإجهاض، وذلك، على الأقل، في حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو عندما تتعرض صحة الأم العقلية أو البدنية للخطر.
- ٣ - دعم توسع وزارة المرأة، مع التشجيع في الوقت نفسه على إنشاء وزارة وضع المرأة وحقوق المرأة لكي تشمل على نحو أفضل أفكار منظمات المرأة الشعبية الهايتية وآراءها وتضمن مشاركتها.
- ٤ - بذل جهود لمكافحة الإفلات من العقاب على العنف ضد المرأة من خلال تخصيص موارد كافية لإجراء تحقيقات جنائية ومواءمة إجراءات الشهادات الطبية وإخضاع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في نظام العدالة للمساءلة وتنفيذ تدابير خاصة لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان.
- ٥ - تيسير إمكانية خروج النساء من العلاقات المسيئة من خلال زيادة الخدمات المتاحة لضحايا العنف العائلي، بما في ذلك توفير مأوى آمن وتقديم المساعدة الاقتصادية وتشجيع إجراءات الملاحقة الجنائية عند الاقتضاء.
- ٦ - التشاور مع المجتمع المدني وإشراكه في جميع أنحاء البلد والتماس مساهمات بشأن جهود توزيع الموارد والصلاحيات على نحو لا مركزي في المناطق الريفية بغية بناء مجتمع أقوى وأكثر إنصافاً.
- ٧ - اعتماد تدابير ترمي إلى حماية حقوق الإنسان على نحو أفضل، بما في ذلك تحسين التعاون بين الحكومة والأمم المتحدة ومنظمات المرأة الشعبية.